تحليلات وآراء

إثيوبيا أمام تحالف معارض جديد

إعادة تشكيل الصراع الداخلي وانعكاساته على مصر

بقلم

العميد دكتور محمد حجاب

مصر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في لحظة تبدو فيها الأزمة الإثيوبية أكثر تعقيداً من كونها مجموعة نزاعات إقليمية متفرقة، أعلنت سبع قوى مسلحة إثيوبية في20 أيلول 2026 تشكيل تحالف جديد حمل اسم "تحالف القوى الشعبية الإثيوبية من أجل البقاء" [1] علنة أن هدفه إزالة الحكومة الفيدرالية والعمل على تأسيس حكومة انتقالية شاملة. ويضم التحالف قوى تنتمي إلى أقاليم وقوميات ومجالات صراع مختلفة، من جبهة تحرير شعب تيغراي وقوات فانو في أمهرة وجيش تحرير أوروموـ إلى قوى أصغر في أوغادين وعفار وبني شنقول-قمز.[2]

وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من كونها تجمع، للمرة الأولى بهذا الوضوح، أطرافاً كانت بينها في السابق خصومات وصدامات مباشرة، داخل إطار سياسي واحد يرفع شعار إسقاط الحكومة. غير أن الانتقال من "التنسيق» إلى «القدرة على العمل المشترك" يظل مسألة مختلفة؛ فالقوة العددية والجغرافية للتحالف لا تعني تلقائياً امتلاك قيادة عسكرية موحدة أو تصور سياسي متفقاً عليه لشكل الدولة الإثيوبية بعد الصراع.

ومن هنا نستطيع أن نقول إن السؤال الأهم في المرحلة الحالية ليس: **هل يستطيع التحالف إسقاط حكومة آبي أحمد؟** وإنما: **هل يمكنه تحويل تعدد الجبهات الإثيوبية إلى ضغط متزامن ومستدام على مركز الدولة، بما يعيد تشكيل موازين القوة داخل إثيوبيا ويفتح الباب أمام تسوية سياسية أو تصعيد إقليمي أوسع؟**

سبع قوى في مواجهة مركز الدولة

يتكون التحالف من سبع قوى هي: حركة فانو الوطنية في أمهرة، وجيش تحرير أوروموـ، وجبهة تحرير شعب تيغراي، والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، والجبهة الثورية الديمقراطية المتحدة لشعب عفار، وحركة تحرير شعوب بني شنقول، والحركة الديمقراطية لشعب قمز. وقد أعلنت هذه القوى أنها تسعى إلى إزالة الحكومة الحالية وتسهيل تشكيل حكومة انتقالية، مع الدعوة إلى إطار انتقالي وحوار وطني وتسوية الخلافات بين أطراف التحالف[3].

ويعكس هذا التشكيل اتساع رقعة الأزمة أكثر مما يعكس، حتى الآن، وحدة سياسية مكتملة. ففانو تنشط أساساً في أمهرة، وجيش تحرير أوروموـ في أوروميا، فيما ترتبط جبهة تحرير شعب تيغراي بالفضاء السياسي والعسكري لتيغراي. أما بقية القوى فتنتمي إلى مناطق ذات حساسيات تاريخية تجاه المركز الفيدرالي. وبذلك ينتقل الصراع من صورة "تمردات محلية" إلى احتمال نشوء شبكة معارضة متعددة المراكز، إذا نجحت هذه الأطراف في تحويل إعلانها السياسي إلى تنسيق ميداني مستمر.

---

[1] Faisal Ali, "Ethiopian Armed Groups Forge Alliance against Government," Al Jazeera, September 21, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/9/21/ethiopian-armed-groups-forge-alliance-against-government

[2] Amhara Association of America, "Statement Issued by the Ethiopian Peoples' Forces Alliance for Survival (Alliance for Survival)," September 20, 2026. https://www.amharaamerica.org/post/statement-issued-by-the-ethiopian-peoples-forces-alliance-for-survival-alliance-for-survival

[3] Faisal Ali, "Ethiopian Armed Groups Forge Alliance against Government," Al Jazeera, September 21, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/9/21/ethiopian-armed-groups-forge-alliance-against-government

تحالف الضرورة أكثر من كونه تحالفاً أيديولوجياً

القاسم المشترك بين أطراف التحالف لا يتمثل في تطابق رؤاها بشأن الدولة الإثيوبية، بل في إدراكها أن العمل المنفرد يتيح للحكومة الفيدرالية التعامل مع كل جبهة على حدة. ولذلك فإن التحالف يمكن فهمه بوصفه " ضرورة" يهدف إلى رفع تكلفة إدارة الصراع على الحكومة، وخلق كتلة تفاوضية أكبر، ومنع عزل كل قوة عن الأخرى.

وهذا التفسير تدعمه طبيعة التوقيت. فالإعلان جاء في ظل تجدد التوتر في تيغراي، واستمرار القتال في أمهرة وأوروميا. وكانت جبهة تحرير شعب تيغراي قد دخلت في مسار صعب مع الحكومة بعد اتفاق بريتوريا لعام 2022، [4] بينما أصبحت فانو نفسها في مواجهة مع القوات الفيدرالية بعد أن كانت قد قاتلت إلى جانبها خلال حرب تيغراي. وتؤكد التقارير الحديثة أن هذا التاريخ من الخصومة لم يختفِ، وإنما جرى تجاوزه مؤقتًا أمام تصور مشترك لتهديد صادر عن مركز الدولة.[5]

ومن هنا فإن نجاح التحالف لا يتوقف فقط على حجم القوات التي يملكها كل طرف، وإنما على قدرته على إدارة تناقضاته الداخلية. فإذا تمكنت القيادات من الفصل بين الخلافات التاريخية وبين الهدف المرحلي، فقد يصبح التحالف أكثر قدرة على الصمود. أما إذا عادت القضايا الإقليمية والحدودية والهوياتية إلى الواجهة، فقد يتحول التحالف نفسه إلى ساحة صراع جديدة.

التنسيق السياسي لا يعني قيادة عسكرية موحدة

أهم نقطة ينبغي التوقف عندها هي ضرورة الفصل بين الإعلان السياسي والقدرة العسكرية. فوجود سبع قوى مسلحة في تحالف واحد لا يعني أنها تعمل تحت قيادة عمليات مشتركة، أو تمتلك غرفة عمليات واحدة، أو تتقاسم المعلومات والموارد، أو تستطيع تنفيذ عمليات متزامنة في مسارح مختلفة. وحتى لحظة إعداد هذا المقال، لم تُعلن بنية قيادة عسكرية موحدة يمكن على أساسها قياس قدرة التحالف على خوض حرب مشتركة طويلة المدى.[6]

وهذا عامل حاسم؛ لأن الحكومة الفيدرالية تستطيع، في حال غياب التنسيق العملياتي، استخدام استراتيجية "التجزئة": الضغط على جبهة، والتفاوض مع أخرى، واحتواء ثالثة، مع استخدام القوة الجوية والطائرات المسيّرة والقدرات اللوجستية المتاحة للقوات الحكومية. وقد أشارت تقارير حديثة إلى أن امتلاك الحكومة قدرات واسعة من الطائرات المسيّرة يمثل عنصراً مهماً في حسابات أي حرب متعددة الجبهات.[7]

---

[4] Faisal Ali, "Ethiopian Armed Groups Forge Alliance against Government," Al Jazeera, September 21, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/9/21/ethiopian-armed-groups-forge-alliance-against-government

[5] African Union Commission, "Chairperson of the African Union Commission Calls for Maximum Restraint in Tigray Region, Ethiopia," January 30, 2026. https://au.int/en/pressreleases/20260130/auc-chairperson-calls-maximum-restraint-tigray-region-ethiopia

[6] Faisal Ali, "Ethiopian Armed Groups Forge Alliance against Government," Al Jazeera, September 21, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/9/21/ethiopian-armed-groups-forge-alliance-against-government

[7] Agence France-Presse, "Ethiopia's Main Armed Groups Announce Alliance against Government," Arab News, September 20, 2026. https://www.arabnews.com/world/ethiopias-main-armed-groups-announce-alliance-against-government-3002456

ولذلك فإن المؤشر الحقيقي على انتقال التحالف من إطار سياسي إلى قوة عسكرية مؤثرة سيكون ظهور قيادة مشتركة، وتبادل عملياتي منظم، وقدرة على فتح جبهات متزامنة، ثم الحفاظ على خطوط الإمداد والاتصال بين هذه الجبهات.

الجيش الإثيوبي هو العامل الحاسم

في أي تقدير لمسار الأزمة، لا ينبغي التعامل مع الحكومة الإثيوبية باعتبارها مجرد حكومة تواجه مجموعات مسلحة. فالعامل الحاسم يظل في قدرة مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الجيش والأجهزة الأمنية، على الحفاظ على التماسك والسيطرة على المدن والمحاور الاقتصادية ومراكز الاتصالات والنقل.

وتزداد أهمية هذا العامل لأن الاقتصاد الإثيوبي نفسه يمر بمرحلة إصلاحات وضغوط متزامنة. ويشير صندوق النقد الدولي إلى تحسن عدد من المؤشرات الكلية خلال 2025–2026، مع استمرار مخاطر سياسية واجتماعية وأمنية يمكن أن تؤثر في مسار الإصلاح والاستقرار[8]. وهذا يعني أن اتساع الحرب لا يترجم فقط إلى خسائر عسكرية، وإنما قد يتحول إلى ضغط على المالية العامة، والاستثمار، وسلاسل الإمداد، وثقة القطاع الخاص.

وفي تقديري أن قدرة الدولة على الحفاظ على المراكز الحضرية والمحاور الاقتصادية ستكون أكثر أهمية من السيطرة المؤقتة على مناطق ريفية متنازع عليها. فكلما ظلت أديس أبابا مرتبطة بالموانئ والأسواق الإقليمية، واستمرت مؤسسات الدولة في العمل، بقيت قدرة الحكومة على إدارة الصراع أكبر.

ممر جيبوتي–أديس أبابا: عقدة اقتصادية وأمنية

يمثل ممر جيبوتي–أديس أبابا أحد أهم الاختبارات في أي تصعيد واسع. فالبنك الدولي يصف محور جيبوتي–أديس أبابا بأنه ممر اقتصادي وإقليمي يربط إثيوبيا بميناء جيبوتي ويدعم التجارة العابرة للحدود.[9] ولذلك فإن اتساع القتال إلى المناطق القريبة من طرق الإمداد أو تعطيل الحركة التجارية لن يكون مجرد تطور عسكري محلي، بل ستكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الإثيوبي وعلى حركة التجارة في القرن الإفريقي.

ومن المرجح، في حال اتساع الصراع، أن تسعى الحكومة إلى حماية المدن الكبرى ومراكز الاتصالات والمطارات والمحاور اللوجستية، أكثر من السعي إلى تحقيق انتصارات شاملة في جميع الأقاليم في الوقت نفسه. وفي المقابل، قد ترى القوى المعارضة أن الضغط على خطوط الحركة والإمداد أكثر تأثيراً من محاولة السيطرة المباشرة على العاصمة.

---

[8] International Monetary Fund, African Department, "The Federal Democratic Republic of Ethiopia: Fifth Review under the Extended Credit Facility Arrangement, Request for Rephasing of Access, Modification of Indicative Targets, and Financing Assurances Review—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Federal Democratic Republic of Ethiopia," IMF Staff Country Reports, no. 174 (July 13, 2026). https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2026/07/13/the-federal-democratic-republic-of-ethiopia-fifth-review-under-the-extended-credit-577662

[9] World Bank, "Building Ethiopia's Logistics Future: From Bottlenecks to Flow," May 28, 2026. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2026/05/28/building-ethiopia-s-logistics-future-from-bottlenecks-to-flow

خمسة مسارات محتملة للصراع

المسار الأول هو الاستنزاف المتبادل. وفيه يحتفظ كل طرف بقدرته على إلحاق الضرر بالآخر من دون امتلاك القدرة على الحسم. وهذا السيناريو قد يكون الأكثر قابلية للاستمرار إذا بقيت خطوط الجبهات متفرقة ولم يتحول التحالف إلى قيادة عمليات موحدة.

المسار الثاني هو التسوية التفاوضية. وقد تبدأ عبر اتصالات منفصلة مع أطراف التحالف ثم تتطور إلى حوار أوسع حول ترتيبات انتقالية أو إصلاحات دستورية وأمنية. وتظل خبرة اتفاق بريتوريا مثالاً مهماً على أن الحرب الإثيوبية يمكن أن تنتهي عبر تسوية تفاوضية، حتى وإن بقيت قضايا أساسية دون حل كامل. وقد أكدت مفوضية الاتحاد الإفريقي في كانون الثاني 2026 أهمية الحفاظ على مكاسب اتفاق وقف الأعمال العدائية، ودعت الأطراف إلى الحوار وضبط النفس، وأبدت استعدادها لتسهيل الاتصالات بين الأطراف.[10]

المسار الثالث هو الانقسام داخل مؤسسات الدولة. فإذا ظهرت انشقاقات واسعة داخل الجيش أو الأجهزة الأمنية، فقد تتغير المعادلة بسرعة أكبر من أي تقدم عسكري للمعارضة. وهنا لا يكون العامل الحاسم هو عدد المقاتلين، بل انتقال الصراع من "الدولة ضد جماعات مسلحة «إلى» انقسام داخل الدولة نفسها".

المسار الرابع هو التصعيد الإقليمي. ويصبح ذلك أكثر احتمالًا إذا ارتبط الصراع الإثيوبي بتدخلات أو دعم خارجي، أو امتد إلى الحدود مع السودان أو إريتريا أو إلى ملفات البحر الأحمر والصومال. وفي هذه الحالة قد تتداخل الحرب الداخلية مع تنافسات إقليمية أوسع، وهو ما يرفع كلفة التسوية.

أما المسار الخامس فهو تراجع التحالف نفسه. فالتناقضات التاريخية بين أعضائه، واختلاف مصالحهم الإقليمية، واحتمال عقد صفقات منفردة مع الحكومة، كلها عوامل قد تعيد تفكيك الكتلة الجديدة قبل أن تتحول إلى قوة سياسية أو عسكرية موحدة.

البعد الإقليمي: من أزمة داخلية إلى اختبار للقرن الإفريقي

أهمية التطور الجديد لا تتوقف عند الحدود الإثيوبية. فإثيوبيا تقع في قلب شبكة من التفاعلات الأمنية التي تشمل السودان وإريتريا والصومال والبحر الأحمر. ولذلك فإن أي تدهور واسع داخلها قد ينعكس على حركة اللاجئين، وعلى التجارة، وعلى الأمن الحدودي، وعلى عمليات مكافحة الجماعات المسلحة في المنطقة.

وتكشف بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استمرار مستويات مرتفعة من النزوح واللجوء في إثيوبيا، وهو ما يعني أن اتساع رقعة القتال سيأتي فوق وضع إنساني هش أصلاً. وفي أيار 2026، سجلت بيانات المفوضية قرابة 1.92 مليون نازح داخلياً وأكثر من 1.12 مليون لاجئ وطالب لجوء في إثيوبيا.[11]

---

[10] African Union Commission, "Chairperson of the African Union Commission Calls for Maximum Restraint in Tigray Region, Ethiopia," January 30, 2026. https://au.int/en/pressreleases/20260130/auc-chairperson-calls-maximum-restraint-tigray-region-ethiopia

[11] UNHCR, "Ethiopia Refugees and IDPs Statistics, as of 31 May 2026," United Nations High Commissioner for Refugees, May 31, 2026. https://data.unhcr.org/en/documents/download/123000

كما أن أي تصعيد في الشمال الإثيوبي قد يعيد إنتاج مسارات التوتر مع إريتريا، خصوصاً أن الاتحاد الإفريقي كان قد دعا في كانون الثاني 2026 إلى ضبط النفس في تيغراي والحفاظ على مكاسب اتفاق بريتوريا.[12] أما في الصومال، فإن اضطراب قدرة أديس أبابا على إدارة التزاماتها الأمنية قد يفرض إعادة ترتيب حسابات التعاون الإقليمي، في وقت يستعد فيه الاتحاد الإفريقي لمواصلة دعم الترتيبات الأمنية المرتبطة بالصومال.[13]

ماذا يعني التحالف الجديد لمصر؟

من الخطأ النظر إلى التطور الإثيوبي من زاوية واحدة تختزل المسألة في سؤال: هل إضعاف الحكومة الإثيوبية يخدم مصر أم لا؟ فإضعاف مركز الدولة الإثيوبية قد ينتج عنه، في بعض الظروف، مساحة أوسع للتفاوض حول ملفات المياه، لكنه قد يؤدي في ظروف أخرى إلى تفكك مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القرار، بما يجعل الوصول إلى اتفاق ملزم أكثر صعوبة.

وفي ملف سد النهضة، لا يتضمن الإعلان السياسي للتحالف - وفق النص المنشور - تعهداً محدداً بشأن سياسة المياه أو إدارة السد، ولذلك لا يمكن استنتاج موقف مستقبلي من التحالف تجاه مصر من مجرد معارضته لحكومة آبي أحمد.[14] وهذه نقطة مهمة؛ لأن تغيير النخبة الحاكمة لا يعني بالضرورة تغيير المصلحة الوطنية الإثيوبية المرتبطة بمياه النيل. وقد أكدت مصر في خطابها الرسمي خلال أيلول 2026 استمرار تركيزها على أمن المياه، وعلى مخاوفها من الإدارة الأحادية لسد النهضة، في سياق أوسع يتعلق بعلاقات دول حوض النيل.[15] ومن ثم فإن المصلحة المصرية لا ينبغي أن تُقاس فقط بميزان القوة داخل إثيوبيا، وإنما بمدى قدرة أي ترتيب سياسي جديد على إنتاج مؤسسة دولة قادرة على الالتزام باتفاقات واضحة وقابلة للتحقق.

أما السودان، فيظل نقطة التماس الأكثر حساسية. فأي موجة جديدة من القتال في إثيوبيا يمكن أن تدفع مزيداً من السكان إلى الحدود، وتزيد الضغوط الإنسانية والأمنية على السودان، الذي يواجه أصلاً حرباً داخلية واسعة. وتُظهر بيانات المفوضية الخاصة باللاجئين الإثيوبيين في السودان أن الحدود بين البلدين ستظل شديدة الحساسية لأي تصعيد جديد.[16] وفي البحر الأحمر والقرن الإفريقي، قد يؤدي اتساع الأزمة الإثيوبية إلى دفع أديس أبابا إلى إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية، بما يؤثر في علاقاتها مع الصومال وإريتريا وجيبوتي، ويضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى بيئة إقليمية شديدة التداخل.

---

[12] African Union Commission, "Chairperson of the African Union Commission Calls for Maximum Restraint in Tigray Region, Ethiopia," January 30, 2026. https://au.int/en/pressreleases/20260130/auc-chairperson-calls-maximum-restraint-tigray-region-ethiopia

[13] African Union Commission, "Chairperson of the African Union Commission Held Bilaterals on the Sidelines of the 49th Ordinary Session of the Executive Council," July 29, 2026. https://www.au.int/en/pressrelease/auc-chairperson-held-bilaterals-sidelines-49th-ordinary-session-executive-council

[14] Amhara Association of America, "Statement Issued by the Ethiopian Peoples' Forces Alliance for Survival (Alliance for Survival)," September 20, 2026. https://www.amharaamerica.org/post/statement-issued-by-the-ethiopian-peoples-forces-alliance-for-survival-alliance-for-survival

[15] هيئة الاستعلامات المصرية، «وزير الري يلتقي مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في جلسة موسعة نظمتها هيئة الاستعلامات»، 20 سبتمبر 2026. https://sis.gov.eg/ar/المركز-الإعلامي/الأخبار/وزير-الري-يلتقي-مراسلي-وسائل-الإعلام-الأجنبية-في-جلسة-موسعة-نظمتها-هيئة-الاستعلامات/

[16] UNHCR, "RRS-UNHCR Ethiopia Refugees in Sudan Dashboard, as of 31 May 2026," United Nations High Commissioner for Refugees, May 31, 2026. https://data.unhcr.org/en/documents/details/122810

ما الذي ينبغي مراقبته؟

إذا كان الهدف هو الانتقال من متابعة الخبر إلى تحليل اتجاه الصراع، فإن هناك مجموعة من المؤشرات أكثر أهمية من الخطاب السياسي للتحالف نفسه. أولها: **هل تظهر قيادة عسكرية مشتركة فعلية؟** وثانيها: **هل تبدأ عمليات متزامنة بين أمهرة وأوروميا وتيغراي والمناطق الأخرى؟** وثالثها: **هل تحدث انشقاقات مؤثرة داخل القوات الفيدرالية أو الأجهزة الأمنية؟** ورابعها: **هل تتعرض الطرق والممرات التجارية الرئيسية، وفي مقدمتها محور جيبوتي–أديس أبابا، لاضطرابات مستمرة؟** وخامسها: **هل تبدأ قوى إقليمية في تقديم دعم سياسي أو لوجستي أو عسكري مباشر لأطراف الصراع؟**

ويضاف إلى ذلك مؤشر سادس يتعلق بالمسار السياسي: هل يتحول الحديث عن "حكومة انتقالية" إلى تصور مؤسسي محدد يوضح طبيعة السلطة الانتقالية، ومدتها، وآلية تشكيلها، وموقع الجيش، وترتيبات الأقاليم، وطريقة التعامل مع القضايا الخلافية بين أطراف التحالف؟ فكلما ظلت هذه المسائل غامضة، بقي التحالف أقرب إلى جبهة ضغط عسكري وسياسي منه إلى بديل حكومي متكامل.

خاتمة

ونستنتج مما سبق أن تشكيل التحالف المعارض الجديد يمثل تطوراً مهماً في بنية الصراع الإثيوبي، لكنه لا يمثل حتى الآن دليلاً كافياً على اقتراب سقوط حكومة آبي أحمد. فالقوة الحقيقية للتحالف ستتحدد بقدرته على تجاوز التناقضات بين مكوناته، وبناء آليات تنسيق عسكرية وسياسية مستدامة، واستقطاب عناصر من مؤسسات الدولة، والحفاظ على خطوط الإمداد، ومنع الصراع من التحول إلى سلسلة من التسويات الفردية.

وفي المقابل، فإن قدرة الحكومة على الحفاظ على تماسك الجيش، وتأمين المدن والممرات الاقتصادية، واستخدام التفاوض بالتوازي مع القوة، ستظل من أهم محددات المسار المقبل. أما إقليمياً، فإن الخطر الأكبر لا يكمن فقط في نتيجة الصراع داخل إثيوبيا، بل في احتمال انتقال تداعياته إلى السودان والبحر الأحمر والصومال.

ولذلك فإنه من المؤكد أن التعامل المصري مع هذا التطور يحتاج إلى قراءة تتجاوز فكرة "من يربح داخل إثيوبيا؟" إلى سؤال أكثر أهمية: **أي شكل من أشكال الدولة الإثيوبية سيكون قادراً على إدارة ملف مياه النيل، وضبط الحدود، ومنع انتقال عدم الاستقرار إلى السودان والقرن الإفريقي؟** وهكذا يصبح التحالف الجديد، قبل أن يكون اختباراً لمستقبل حكومة آبي أحمد، اختباراً جديداً لقدرة الدولة الإثيوبية على الحفاظ على تماسكها وإنتاج تسوية سياسية قابلة للحياة.